



الجمهورية العربية السورية  
جامعة دمشق  
كلية الاقتصاد  
قسم الاقتصاد

بناء استراتيجية استثمارية لتحقيق التوازن القطاعي في مرحلة إعادة البناء والتنمية

داسة تحليلية قياسية 2000-2020

Designing an Investment Strategy to Fulfill Sectoral Balance in The Re-

Building and Development Phase: Analytical and Econometric Study 2000-

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالبة:

جيداء محمد عيسى

المناقشة العلنية يوم الاحد بتاريخ 9/6/2024

المشرف المشارك

أ.د. عدنان غانم

المشرف الرئيسي

أ.د. هيثم عيسى

2024

المناقشة العلنية يوم الاحد بتاريخ 9/6/2024

## الملخص

شهدت الجمهورية العربية السورية منذ بداية الألفية الجديدة العديد من التغيرات والصدمات على عدة مستويات. تسعى هذه الأطروحة إلى تحليل مسار النمو الاقتصادي خلال الأعوام من 2000-2020 وتحديد مكوناته المختلفة.

في الفصل الأول، تم تحديد مفهوم النمو الاقتصادي في الأدبيات والدراسات الأكاديمية العالمية واستعراض نظرياته المختلفة. ثم تم حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي في سورية خلال سنوات الدراسة وتحليل مسار نموه. ثم تحليل البنية القطاعية للنمو الاقتصادي مع تحديد أسباب المتغيرات لمسار النمو لكل قطاع.

في الفصل الثاني تم البحث في دور الزراعة كأساس للتنمية والاستثمار الاقتصادي وعلاقتها التشابكية مع القطاعات الأخرى. أما الفصل الثالث فقد استعرض منهجيات التنمية الاستثمارية في العالم ومسار تطورها. وتم فيه تحديد طبيعة الاقتصاد السوري خلال مرحلة ما قبل الحرب وما بعدها. في الفصل الرابع تم الاعتماد على طريقة أنجل -جرانجر في تحليل العلاقات بين تلك القطاعات الثلاث. ثم تم اختبار فرضيات كالدور الثلاث لتحديد دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية. وفق النتائج يوجد علاقة تكامل مشترك بين القطاع الزراعي والصناعي، في حال تعرض النموذج لصدمة يتم تصحيح 26% من الاختلال سنوياً ويعود النموذج إلى وضع التوازن في نحو 4 سنوات. أما نتائج اختبار فرضيات كالدور جاءت كالتالي: إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يحتاج إلى ما يقارب 3 سنوات للوصول إلى المستوى المتوازن. كما أن انتاجية العامل في الصناعات التحويلية تحتاج ما يقارب ثلاث سنوات للوصول إلى المستوى المتوازن. إن معدل انتاجية العامل في القطاعات غير الصناعية يحتاج أكثر من 5 سنوات للوصول إلى المستوى المتوازن.

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية مسؤول عن 73% عن التغيرات في نمو الناتج الإجمالي المحلي، ونمو الناتج الإجمالي المحلي للصناعات التحويلية مسؤول عن 78% من انتاجية العامل في الصناعات التحويلية، ونمو الناتج المحلي في الصناعات التحويلية مسؤول أيضاً عن 71% من انتاجية العامل في القطاعات الأخرى.

## الكلمات المفتاحية

الاستراتيجية الاستثمارية، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، طريقة أنجل جرانجر،

طريقة جوهانسن، فرضيات كالدور.